

شهادة أممية تدين السجل السعودي في مجال حقوق الإنسان

أدان المقرر الخاص للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، بن إيميرسون، سجل حقوق الإنسان للسعودية معتبراً أن قوانين مكافحة الإرهاب في هذا البلد فضفاضة وغير مقبولة وتستخدم لقمع من يحاولون ممارسة حقوقهم بطرق سلمية.

من قلب العاصمة الرياض علا صوت المقرر الخاص للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، بن إيميرسون، مستنكراً السجل الحقوقي السيء للسعودية.

وتحت تهمة انتهاج "قوانين مكافحة الإرهاب للتغطية على قمعها لحرية التعبير"، أدرجت المملكة مرفقة بسجل أسود ضمن تقرير نشر الخميس، أدان فيه بن إيميرسون التعديلات التي أدخلتها السعودية على قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014 مؤكداً أنها باتت تقدم تعريفاً فضفاضاً وغير مقبولاً للجريمة، وهو ما لا يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ودعا إيميرسون في تقريره إلى الإفراج فوراً عن ١٠ مواطنين من السعودية أكد اعتقالهم تعسفاً "لكونهم أعربوا عن انتقادات معارضة" للنظام في السعودية.

وحت إيميرسون السلطات السعودية إلى خلق آلية مستقلة يتم من خلالها مراجعة قضايا الأشخاص الذين جرى سجنهم على خلفية قضايا حقوقية وتخفيف العقوبات أو العفو عن هؤلاء السجناء وبشكل فوري مشيراً إلى فشل السعودية في "إجراء تحقيقات مستقلة" في شأن الانتهاكات والجرائم التي وقعت خلال عدوانها المتواصل على اليمن.

ويأتي هذا التقرير الأممي في أعقاب زيارة أخيرة قام بها المقرر الأممي، بن إيميرسون، إلى الرياض، واستغرقت ٥ أيام، ورفض المسؤولون السعوديون خلالها السماح له بالوصول إلى سجناء معتقلين بناء على استعمال خاطيء لقوانين مكافحة الإرهاب لافتاً إلى إن هناك أدلة على أن شكاوى التعذيب لم يتم التحقيق فيها بشكل منهجي.

وفي ظل كل هذه الإتهامات والإستنكارات الأممية لقوانين السعودية التهمكية والهمجية بالتصدي لحرية الرأي، يبتعد الإعلام السعودي عن كل مسمى متعلق بالحيادية ونقل الصورة ويواصل تعتيمة على انتهاكات نظامه، حيث نشر خبراً يتعلق بالتقرير الأممي أسمياً إنما بالمضمون ينافي كل ما أدرجه المقرر الأممي،

زاعمين أن التقرير أتي للإثناء على تعامل المملكة مع الموقوفين بقضايا إرهابية .
مدعين أن "بن إيميرسون زار سجون المباحث العامة المعنية بموقوفى الإرهاب في المملكة، وصنف السجون
المخصصة لإيواء المشتبه بهم في قضايا الإرهاب من بين الأفضل عالمياً من حيث مستوى الرعاية وظروف
الاحتجاز والمرافق الطبية والترفيهية".